طالب الحكومة بحضور جلسة مجلس الأمة اليوم بكل أعضائها

الجيران: معوقات ومساوىء كثيرة تحول دون خصخصة «التعاونيات»

صرح النائب الدكتور عبد الرحمن الجيران عضو اللجنة التشريعية والقانونية حول خصخصة الجمعيات التعاونية بان هناك الكثير من المعوقات والمساوئ التي تحول دون خصخصة الجمعيات التعاونية ومنها ما هو قانونيا حيث ان وزارة الشؤون تنص على ان الجمعيات مملوكة للمساهمين وهم أصحاب القرار من خلال الجمعية العمومية.

ونص الدستور على "ان تقوم الدولة برعاية التعاون" والجمعيات شكل من أشكال التعاون

كما ان الجمعيات التعاونية ناجحة فلماذا نخصص شئ ناجح.

وأضاف الجيران ان الجمعيات التعاونية تخصص أرباح 10 في المئة على السلع المباعة في حالة القطاع الخاص لا نضمن استمرارها لكثير من الأسباب.

وبين الجيران ان السنوات السابقة تميزت بفساد القطاع الغذائي في القطاع الخاص « اللحوم الفاسدة والأغذية منتهية الصلاحية » فكيف في حالة استحواذهم على الجمعيات فلا يمكن وقف فسادهم مع غياب الرقابة الحكومية المتمثله في البلدية ووزارة التجارة وحماية المستهلك وضعفها.

كما ان للجمعيات التعاونية دور رائد اجتماعيا حيث تخصص من ميزانياتها 10 في المئة للعمل الاجتماعي داخل المناطق وفي حالة القطاع الخاص مع نفوذهم لدى الحكومة من الصعب جدا الاستمرار فيها تماما كالحال اليوم حيث يحقق القطاع الخاص ارباحا خيالية دون ادنى مقابل للمجتمع ؟ .

وفي الختام دعا النائب الجيران وزارة الشؤون لتفعيل القانون وتوقيع العقوبات على المخالفين من سراق اموال المساهمين والمتلاعبين والمتكسبين من اعضاء مجالس الإدارة في الجمعيات التعاونية وخاصة ان لدى وزارة الشؤون تقارير معتمدة تفيد إدانة بعض اعضاء الجمعيات التعاونية ولكن تم حفظ هذه الملفات لمحسوبية وتسويات سياسية ؟

ومن ناحية اخرى طالب النائب عبدالرحمن الجيران الحكومة بحضور جلسة مجلس الامة المقررة اليوم بكل اعضائها وان لا يتخلف منهم احد عند التصويت على تقرير اللجنة التشريعية الخاص بطلب النيابة العامة رفع الحصانة عن النائب عبدالحميد دشتي في قضية اساءته الى مملكة البحرين الشقيقة.

وقال الجيران في تصريح له ان الحكومة يجب ان تحضر بكل اعضائها في التصويت على رفع الحصانة عن النائب عبدالحميد دشتي في قضية اساءته الى البحرين تقديرا للعلاقات التاريخية بين البلدين الشقيقين ولاظهارنا صفا واحدا ضد كل من يسيء لنظام قائم او يحاول ضرب اسفين بين الكويت واي دولة شقيقة.

واكد الجيران ان الكيدية لا تنطبق نهائيا على هذه القضية ولا يجب ان نتهاون مع مثل هذه التصريحات الغير مبررة والغير مفهومة التي تهدف الى اشعال الطائفية.

وطالب الجيران اعضاء المجلس برفع الحصانة عن دشتي في هذه القضية مشيرا الى انه منذ دخوله المجلس وهو يصوت بالموافقة على كل طلبات رفع الحصانة عن اي نائب مستدركا بالقول "ولو حدث وطلبت النيابة العامة برفع الحصانة عن عضو بالتجمع الاسلامي السلفي فساصوت مع رفع الحصانة عنه".

عبدالرحمن الجيران

■ الجمعيات تخصص أرباح 10 في المئة علي السلع المباعة لا نضمن استمرارها في «الخاص»

■ السنوات السابقة تميزت بفساد القطاع الغذائي في القطاع الخاص

■ للجمعيات التعاونية دور رائد اجتماعياً حيث تخصص من ميزانياتها 10 في المئة للعمل الاجتماعي

■ أدعو وزارة الشؤون لتفعيل القانون وتوقيع العقوبات على المخالفين من سراق أموال المساهمين

بحثوا آفاق التعاون المشترك بين البلدين وسبل تنميتها

الغانم استقبل وفد مجموعة الصداقة البرلمانية الكورية الكويتية

استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم في مكتبه اليوم رئيسة مجموعة الصداقة البرلمانية الكورية الكويتية النائب في البرلمان الكوري الجنوبي كيم أولدونج والوفد المرافق لها.

وجرى خلال اللقاء بحث آفاق التعاون المشترك بين البلدين وسبل تنميتها كما تطرق الجانبان إلى ضرورة التنسيق المتبادل بينهما في المحافل البرلمانية الدولية بما يخدم مصلحة الجانبين وتعزيز الزيارات الرسمية المتبادلة لمجاميع الصداقة بما ينمي العلاقات الثنائية في مختلف المجالات.

وحضر اللقاء كل من وكيل الشعبة البرلمانية ورئيس بعثة الشرف المرافقة ورئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية النائب فيصل الشايع والنائبان محمد طنا العنزي وأحمد القضيبي.

في القضية المرفوعة عليه من قبل الحكومة بسبب اساءته للمنامة

الحمدان : صارحت دشتي باني سأصوت مع رفع الحصانة عنه

كشف النائب حمود الحمدان عن تاييده رفع الحصانه عن النائب عبدالحميد دشتي في القضية المرفوعه عليه من قبل الحكومة بسبب اساءته للبحرين.

وقال الحمدان في تصريح صحفي نرفض الاساءة لشقيقتنا البحرين فهي من اوائل من وقف مع الكويت في محنتها وكان لزاما علينا تكريمها وليس الاساءه لها منوها الى انه من غير المعقول ان يخرج لنا نائب او ناشط سياسي بين الفينة والاخرى ليسيئ الى الدولة العربية او الخليجية ورموزها وهذا ما نرفضه

. واضاف قائلا انا صارحت دشتي باني ساصوت مع رفع الحصانه عنه وهذا موقفي من اي قضية رفع حصانه .

وقال الحمدان ليلتقت نوابنا الى العمل التشريعي والرقابي والابتعاد عن التدخل في شؤون الدول او الاساءة للرموز مطالبا الحكومة الحضور في جلسة الغد للتصويت مع رفع الحصانة ضد دشتي رافضا تمترس النواب بالحصانة موضحا ان قضاؤنا نزيها وكل صاحب حق سياخذ حقه من خلال هذا القضاء خاصة اننا نعيش على ارض دولة مؤسسات وقانون .

حمود الحمدان

■ البحرين من اوائل من وقف معنا في محنتنا وكان لزاما علينا تكريمها

أكد انه يستهدف زعزعة مسيرة الأمن والاستقرار في لبنان

الهاجري : حادث التفجير في طرابلس «جريمة نكراء»

أدان مقرر لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية النائب ماضي العايد الهاجري حادث التفجير الانتحاري الإرهابي الذي استهدف مقهى في منطقة جبل محسن في مدينة طرابلس اللبنانية وادى إلى مقتل 10 أشخاص وإصابة العشرات بجروح من المواطنين الأبرياء واصفا الحادث بالجريمة النكراء التي تستهدف زعزعة مسيرة الأمن والاستقرار في لبنان وإعادة اشعال الوضع وتخريب الحوار الذي بدأ يشق طريقه بين القوى السياسية.

وثمن الهاجري في تصريح صحافي ترؤس النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد وفد وزاري عربي الى بيروت للتعبير عن التضامن العربي مع لبنان ضد الإرهاب وما يواجهه من تحديات في ظل الظروف الإقليمية الراهنة داعيا كل الأطراف السياسية اللبنانية الى دعم الجهود المبذولة على الصعيد السياسي والاقتصادي والأمني بغية المحافظة على الأمن والاستقرار في جميع الأراضي اللبنانية.

ودعا الهاجري كل الدول والمنظمات الى مواجهة الإرهاب كما دعا جميع اللبنانيين إلى الالتفاف حول الجيش اللبناني والأجهزة الأمنية

وتقدم الهاجري بأحر التعازي لأهالي الضحايا وتمنى الشفاء للجرحى داعيا المولى عز وجل أن يحفظ دولتنا العربية من شر الفتن وأن ينعم عليها بنعمة الأمن والاستقرار.

ماضي الهاجري

■ أدعو كل الأطراف الى دعم الجهود المبذولة على الصعيد السياسي والاقتصادي والأمني للمحافظة على الأمن

بحضور عدد من أعضاء المجلس البلدي الحاليين والسابقين

«المرافق العامة» واصلت حلقاتها النقاشية بشأن تعديل قانون البلدية 2005/5

الحريجي متحدثا

جانب من الحلقة (تصوير: صالح محمد)

واصلت لجنة المرافق العامة حلقاتها النقاشية بشان تعديل قانون البلدية 2005/5 بحضور عدد من اعضاء المجلس البلدي الحاليين والسابقين

واوضح مقرر اللجنة النائب سعود الحريجي في تصريح للصحافيين عقب انتهاء اجتماع اللجنة امس ان الحلقة النقاشية الثانية للجنة والتي تعتبر الحلقة النقاشية الختامية لاعضاء المجلس البلدي لافتا الى ان النقاش كان تتمه للحلقة النقاشية الاولى في جميع مواد القانون.

واشار الى النقاش اللجنة امس تطرق الى المادة الاولى من القانون وتحديدا من الفقرة الثالثة الى الفقرة 23 من القانون والتي تختص في المجلس البلدي واعضائه ولجانه لافتا الى ان النقاش تطرق الى اماكن الخلل والنقص في هذا الباب القانون بالتحديد.

وردا على سؤال صحفي بشان وصول لجنة المرافق الى اتفاق او نتيجة، قال : نحن لا نطلب اعضاء المجلس البلدي للاتفاق معهم لان القرار حق خالص لعضو مجلس الامة ولكن بادرة لجنة المرافق في استدعاء المعنيين في قانون البلدية حتى يخرج القانون باقل الاخطاء ومن اصحاب الاختصاص.

وعلى صعيد اخر قال الحريجي نرفض الإساءة من اي نائب الى اي دولة من دول الخليج رفضا تاما وهو ما يتعارض مع انظمة الدولة موضحا ان دول الخليج تسعى لتشكيل الاتحاد الخليجي وهو مايدعونا الى المزيد التجانس والتعاون.

واكد الحريجي ان موقفه من رفع الحصانة عن النائب عبدالحميد دشتي سيتخذه في جلسة الغد «الثلاثاء» مستدرك بالقول : قد يصور الاعلام او غيره في النقل غير الدقيق في مسالة الواقعة او الموضوع الذي على ضوئه ترفع الحصانة

■ الحريجي : لا نطلب أعضاء «البلدي» للاتفاق معهم لان القرار حق خالص لعضو مجلس الامة

■ نرفض الإساءة من أي نائب إلى أي دولة من دول الخليج رفضاً تاماً

إلى جانب تغيير منهجية إدارة الاستثمارات والاحتياطيات

دشتي : مواجهة الظروف الاستثنائية تبدأ بملاحقة سراق المليارات

أكد النائب د. عبدالحميد دشتي أن مواجهة الظروف الاستثنائيه جراء الهبوط الشديد لاسعار النفط وانخفاض الايرادات العامه للدوله تبدأ من ملاحقة سراق المليارات واستعادة الاموال ووقف مشاريع السرقات المليارية وتغيير منهجية ادارة الاستثمارات والاحتياطيات وتنمية عوائدهاالتي مازالت متواضعه

وتساءل النائب دشتي في تصريح صحافي الى متى سيظل سراق المليارات يتنافسون على الغنائم في معظم المشاريع بينما معظم المواطنين يكتوون تحت وطأة المعاناة وارتفاع الأسعار أما آن الأوان لوضع حد لمواد اللئام ولطهاة هواة التنفيع

وشدد النائب دشتي : ان عبور تلك المرحلة الاستثنائية ومواجهتها بات يستلزم وقف ماكينات النهب والسرقة لبعض الفاسدين واستبدالها باخرى قادرة تعديل المسار واحداث نقلة نوعية على صعيد وقف الة النهب في إمبراطورية المتنفذين ولنا في سوابق التامينات الاجتماعيه وعقد محطة الزور الشماليه والداوكيمكال امثلة صارخه لمن يريد مواجهة الظروف الاستثنائيه

ورأى النائب دشتي ان تغيير منهجية ادارة الاستثمارات والاحتياطيات لن تتغير طالما استمر التربح والتنفيع وسوء الاداره والأمر الآن لم يعد بمكان للمجاملة او المهادنة على حساب مصلحة الوطن والمواطن والاجيال القادمة واختتم النائب حديثه قائلا ان فساد بعض المتنفذين يسير دون ان يتاثر بالامواج المتلاطمة وكانه يدرك أن تلك لن تضره في شيء فضررها سيقع على الحلقة الأضعف وهي المواطن ولكن ليدرك هؤلاء اننا سنمارس دورنا الذي رسمه لنا الدستور وسنسعى جاهدين وكل الشرفاء للعمل على وقف عبثهم بالمال العام في قادم الأيام

عبدالحميد دشتي

■ عبور تلك المرحلة الاستثنائية ومواجهتها بات يستلزم وقف ماكينات النهب والسرقة لبعض الفاسدين

الميزانيات والحساب الختامي ناقشت الحساب الختامي لبلدية الكويت

عبد الصمد : متوسط عدد سنوات تنفيذ المشاريع المدرجة في ميزانية البلدية يبلغ 11 سنة

اجتمعت لجنة الميزانيات والحساب الختامي لمناقشة الحساب الختامي لبلدية الكويت عن السنة المالية 2013 / 2014 وتبين للجنة ان المصروفات الفعلية بلغت 218.046.379 دينار بوفر 7% عن الاعتمادات المقررة كما بلغت الايرادات الفعلية قد انخفضت بنسبة3% لتبلغ 25.307.713 دينار

وقال رئيس اللجنة النائب عدنان عبد الصمد ان الصرف فقرالمصروفات الجارية تركز في المصروفات الجارية «الباب الاول والثاني والخامس» مشيرا ان نسبة الصرف بلغت في البابين الثالث والرابع ما نسبته 28% و39% علي التوالي

واوضح عبد الصمد انه فيما يخص المشاريع تبين للجنة تاخر مشاريع البلدية حيث وصل تنفيذ احد المشاريع 17 سنة ولم يتم الانتهاء منه الى الان لافتا الى ان متوسط عدد سنوات تنفيذ المشاريع المدرجة في ميزانية البلدية يبلغ 11 سنة مقابل نسبة انجاز تصل الى 15%

واشار عبد الصمد الى ان مشروع تنفيذ مختبرات الاغذية ومبنى ادارة الاغذية المستوردة تكلفته المعتمدة 500 الف دينار في السنة المالية 1996 / 1997 لتصل الان الى 9.315.660 دينار بنسبة انجاز تبلغ 85%

بينما مشروع تصميم مبنى اداري لشارع الشهداء بلغ اعتماده في السنة المالية 2002 / 2003 ولازال في طور التصميم الى الان بنسبة انجاز 1.6% مما يدل علي وجود خلل لدي بلدية الكويت من الناحية التخطيطية والتنفيذية لمشاريعها

وقال عبد الصمد انه تبين للجنة تضخم ارصدة بند ديوان مستحقة للبلدية وبقاء العديد منها دون تحصيل او تسوية منذ سنوات طويلة حيث يعود بعضها للسنة المالية 1982 / 1983 بقيمة اجمالية 69 مليون دينار بلغت حصة القطاع فيها 67 مليون

وفيما يخص القضايا المرفوعة ضد البلدية كشف عبد الصمد انه تبين للجنة انها قد اصبحت ظاهرة سنوية متكررة وترصد لها مبالغ كبيرة في ميزانيتها حيث تم صرف مبلغ 6.775.745 دينار في السنة المالية 2013 / 2014.

عدنان عبدالصمد

■ اللجنة رأت تأخر في المشاريع ووصل تنفيذ إحدها إلى 17 سنة ولم يتم الانتهاء منه حتى الآن

■ مشروع تصميم مبني إداري لشارع الشهداء اعتمد في 2002/ 2003 ومازال في طور التصميم